

الصين تتقدم لملء الفراغ والأسد يلعب بالنار



العمال القادمين من آسيا الوسطى وعلى معاهدات أبرمت مع هذه الدول التي تحاول الصين سلبها إياها. ولن يطول الوقت قبل أن ترد روسيا بإجراءات رادعة حيال الصين، سواء في آسيا الوسطى أو في سوريا التي باتت تعتبرها ضمن نطاقها الأوراسي الاقتصادي والأمني.

وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم الجديد صعود مفهوم "أقلمة المناطق الجيوسياسية" في نظام ما بعد الليبرالية، حسب تحليل مركز تحليل السياسات الأوروبية الأخير، والذي يعني أن يقوم اللاعبون الكبار في الإقليم ذاته بترتيب مصالحهم مستبدين الغرابة عنه، يدور صراع خفي ما بين روسيا والصين التي بتقدمها نحو سوريا تكون قد وطئت بقوة هذه المرة على ذيل الدب الروسي الذي يخيل إليها أنه في سبات.

وتركمانستان وطاجيكستان، ولم تكن روسيا مدعوة إلى هذا الاجتماع. تدخل الصين دوماً من الباب الاقتصادي، ووراء ذلك الباب يكمن المشروع الاستراتيجي الأكبر للتحسين الذي لا يزال مترنصاً، وقد وعد الوزير الصيني ضيوفه بتنفيذ مشاريع جديدة في تلك البلدان، وزيادة التعاون في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والتجارة والطاقة والنقل والآثار. وتعد أيضاً بمساعدة قرغيزستان على تخفيف ديونها، لكن من المتسبب بتلك الديون؛ إنها روسيا التي عرقلت مشروع الصين لمُد خط سكة حديد يربط الصين بأوزبكستان، والتي ترفض مثل هذه المشاريع لأنها ستؤثر على كونها هي الممر التجاري الحصري لتلك المصالح الاقتصادية الكبيرة، وأن أي تغيير في ذلك سيعود بالضرر على الاقتصاد الروسي الذي يعتمد على

زعزعة العلاقات المستقرة التي تمكن من سنجها معهم. وقد سبق للروس أن عرقلوا مثل هذا التقدم الصيني في حديثهم الخلفية في العام 2017 حين أعلنت الصين عن استثمار ملياري دولار في سوريا، وهذا التناقص الصيني الروسي حقيقة وليس من نسج خيال خصوم الدولتين العظميين. ففي الشهر الخامس من هذا العام استضاف وزير خارجية الصين ذاته لقاء لوزراء خارجية دول آسيا الوسطى في مدينة شيان الصينية في اجتماع هو الثاني من نوعه لمناقشة القضايا الجيوسياسية بذريعة الحديث عن الوضع في أفغانستان بعد الانسحاب الأميركي، ونحن نتحدث هنا عن عمق مناطق النفوذ الروسي، أي الدول التي كانت تحت هيمنة موسكو، كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان

ضرورة وقف نشاط الجماعات التي لها صلات بالمنظمات الإرهابية العالمية المدرجة على القوائم السوداء للأمم المتحدة؛ وهذا يصب في خانة محاربة داعش والنصرة وأيضا ومن جديد، حزب العمال الكردستاني. أما المبدأ الرابع والأخير فيصير على أنه لا يمكن تحقيق حل سياسي شامل في سوريا من دون تجاوز الخلافات بين القوى المختلفة، ولكن لا بد، حسب المبادرة الصينية، من أن تقود الحكومة السورية تلك العملية. ماذا تريد الصين وهي تقدم مبادراتها تحت شعار "التخلي عن وهم تغيير النظام" في سوريا؛ أي أنها تبدأ حركتها هذه انطلاقاً من رفضها لكل قرارات مجلس الأمن التي وافقت عليها سابقاً، وعلى تفاهم الروس مع الأميركيين في جنيف، وهي بذلك تقدم نفسها كمنافس للمستحذنين على الكعكة السورية والمتحكمين بمصيرها دون استثناء. قد يفكر الصينيون كما رأى البعض أن سوريا هي حلقة مهمة بالنسبة إلى مشروع الحزام الصيني وطريق الحرير الجديد، وأنها تريد إكمال حزامها للوصول إلى شواطئ المتوسط، ولكن الطريق إلى سوريا بحد ذاته مليء بالعثرات والتضاريس الوعرة، فهل حسبت الصين حساب ذلك؛ إذ يخطئ من يعتقد أن روسيا والصين حليفان لا يشغل التناقص على النفوذ بينهما مكانه الحساس، في علاقة لم تستطع الأيديولوجيا القديمة المشتركة أن توفق عراها في الماضي، ولن تستطيع السوق المقترسة اليوم فعل ذلك.

الإيرانيون لديهم سجداتهم الفارسية التي يسجدونها بعيداً عن الأعين في شرق سوريا، وغربها قريباً من العراق ولبنان، ولذلك لا يكتفون الأسد كثيراً بموقفهم من تقاربه مع الصين، لكن روسيا ليست إيران. والأسد يعرف ذلك حق المعرفة، وهو يضغط على الروس لاستمرار المزيد من الدعم في لعبة خطرة قد تتسبب في

الصين بالقبول ذاتها التي تلزمها بها روسيا. ولهذا تطرح مشروعاً للحل يتجاوز الكثير من العقد ويقوم على مبادئ أربعة، أولها احترام السيادة الوطنية لسوريا، وهذا يصطدم مع كثيرين من حول سوريا، والاتراك على وجه الخصوص، وحتى الإيرانيين، وحزب العمال الكردستاني المدعوم من الولايات المتحدة، وأخيراً إسرائيل التي تقصف المواقع السورية بشكل شبه يومي منذ أعوام.



في الوقت الذي يشهد فيه العالم الجديد صعود مفهوم «أقلمة المناطق الجيوسياسية» يدور صراع خفي بين روسيا والصين التي يتقدمها نحو سوريا تكون قد وطئت بقوة على ذيل الدب الروسي

مربط الفرس في المبدأ الثاني الذي يشدد على ضرورة تسريع عملية إعادة إعمار البنية التحتية والاقتصاد في سوريا. وهو ما لا يمكن أن يتحقق في ظل العقوبات الأميركية المفروضة على النظام وعلى رأسها قانون قيصر، ولذلك تطالب الصين برفع فوري لجميع العقوبات الأحادية وإجراءات الحصار الاقتصادي. وحصر المساعدات ببوابة الأسد التي تسميها الصين في مبادراتها "الحكومة السورية". وهي بهذه الصورة تعود للضرب على عصب واشنطن التي تتمسك بفرض العقوبات التي ينص عليها قانون قيصر، وتتسلح بالتعاون مع الأسد والداعمين له سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو دولاً. ويشير المبدأ الثالث إلى التأكيد على



إبراهيم الجبيني
كاتب سوري

لا تزال خيارات الرئيس السوري بشار الأسد أكثر سعة مما يتخيل معارضوه، وقد أحسن استثمار بضع النفوذ المتضاربة من حوله وحول سوريا بما ضمن له البقاء خلال عقدين من الزمن، وهنا لا يقدم ولا يؤخر إن كان ذلك الاستثمار أخلاقياً في نظر البعض أو غير وطني في نظر الآخرين. ففي قاموس النظام السوري المهم هو الاستمرار، وهذا ما تحقق حتى الآن، بقيت المهمة الثانية وهي استعادة السيطرة وبسط سيادة الدولة من جديد، كما كانت عليه الحال قبل العام 2011.

كان الإيرانيون مرحلة، حسب خبراء الأسد الاستراتيجيين، والروس مثلهم، والدور جاء على الصينيين اليوم. وجاءت دلالة زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى دمشق في يوم تنصيب الأسد الذي أعيد انتخابه لولاية رابعة لتؤكد ذلك، فهي لم تكن بلا تنسيق مسبق مع دمشق بالطبع.

الصين تعرف ما تريد من الأسد وسوريا، ومن جانبه هو الأكثر إدراكاً لحاجة بكين لهذا الإصبع الجيوسياسي المتقدم في عمق الشرق. ولا يعني هذا إلا يقدم وانغ يي مبادرة لحل الأزمة السورية المتفاقمة منذ عشر سنين، فالصين لاعب دولي كبير، وعضو دائم في مجلس الأمن، ولديها اجنبتها الخاصة ورؤيتها لكيفية فض النزاعات حول العالم.

المبادرة الصينية لم تكن لتطرح لولا أن هناك ما سلبها من خطوات، سيكون الأسد مرجحاً بها على الأرض السورية. فروسيا لا تريد المضي في إعادة الإعمار لأسباب قد تتعلق بالتوقيت الذي يختاره حلفاؤها في المنطقة، عنيت الإسرائيليين على وجه الخصوص. بينما لا تشعر

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

المسار الانتخابي يجدد لمؤسسات تطيل عمر الأزمة الجزائرية

الشعبية، لا تزال تتجاهل جدوى تنظيم استحقاقين انتخابيين في ظرف عام واحد في ظل تفاقم الغضب الشعبي جراء تراكم تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

لم تحاول أي جهة رسمية في السلطة إلى حد الآن الالتفات إلى شرعية الاستحقاقات منذ رئاسيات ديسمبر 2019، بل إن الهوة بينها وبين الشارع ما انفتحت لتوسع لتكريس قطيعة نهائية بين الطرفين. ورغم الأصوات التي انبثقت من معسكرها في أعقاب الانتخابات التشريعية للتحرك من أجل تقديم قراءة سليمة للأزمة، إلا أن الاهتمام انصب على ملء الفراغ فقط.

وكان رئيس حزب صوت الشعب الأمين عصماني، الحائز على مقعدين فقط في البرلمان الجديد، قد عبر عن صدمته من حجم المقاطعة الكبيرة للانتخابات، ودعا إلى ضرورة بحث ودراسة هذه الظاهرة لأنها تعبر عن أزمة عميقة في المجتمع الجزائري. ويبدو أن صمت النواب الجدد عن تفاقم الغضب الاجتماعي في البلاد خاصة في ما يتعلق بالاحتجاجات التي امتدت من الشمال إلى الجنوب، هو ترجمة لموقف البرلمان الذي يبدو أنه

لا يتحرك أو يتكلم خارج أطر السلطة. ورغم تراكمات الأزمة المركبة بين ندرة مياه، ووضع صحي متدهور في المستشفيات الحكومية بعد تفاقم جائحة كورونا، وبطالة وأزمة سكن، لم يسمع الشعب عن تصريح من جانب الحكومة ينقذ ما آلت إليه الأوضاع في البلاد أو يدعو إلى عقد جلسة استثنائية.

الشارع الجزائري الذي فقد ثقته في المؤسسات الرسمية يتجاهل بدوره ممثلته داخل البرلمان، وينفذ بطريقته الخاصة تبليغ رسائله للسلطة المركزية لقناعة واسعة لديه بأن المجالس المنتخبة ليس لها أي دور في الشأن العام باستثناء ما تسمج به السلطات. وهو أمر يجسده الصمت المطبق لنواب الولايات الجنوبية أو الشمالية التي تشهد احتجاجات شبه يومية، رغم أنهم حازوا مقاعدهم نواباً عن سكان تلك الولايات.

ولأن دور البرلمان في الجزائر محدود لا يصل حد إسقاط الحكومة أو سحب الثقة من وزير أو الاستماع لرئيس الجمهورية، فإن الشارع لا يعول عليه في حسم مسائل هامة أو ممارسة رقابة دقيقة على المؤسسات الحكومية. وعلى العكس من ذلك تبقى المجالس البلدية تحديداً والولاية بدرجة أقل، هي الواجهة الأولى للدولة التي يلجأ إليها السكان في مختلف الانشغالات.

وكثيراً ما كانت المؤسسات المحلية محل غضب واستياء السكان بسبب تراكم المشاكل اليومية والإداء البيروقراطي لها، فضلاً عن ممارسات الفساد والمحسوبية، ولذلك فإن الذهاب إلى انتخابات محلية في نفس المناخ الذي جاء بالمجالس الحالية والسابقة، والتي انتهت نكسها إلى أزقة القضاء بسبب الفساد حسب إحصائيات رسمية، لن يجدي البلاد نفعاً ولن ينهي الأزمة المركبة.

ولأن الثقة بين الشارع والسلطة باتت مفقودة، فإن الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها مدن وولايات جنوبية



صابر بليدي
صحافي جزائري

تتجه السلطات الجزائرية إلى تجديد المؤسسات الدستورية غير أبهة بجدوى المجالس المنتخبة في ظل القطيعة المستشرية بين الشارع وبين المسار السياسي المتع، فلم تمض سوى أسابيع قليلة على الانتخابات التشريعية التي جرت في منتصف شهر يونيو الماضي حتى بدأ الترتيب لانتخابات محلية (ولائية وبلدية) من أجل استكمال تجديد المؤسسات المنتخبة.

التصريح الذي أدلى به رئيس سلطة تنظيم الانتخابات محمد شرفي للتلفزيون الحكومي بعد استقالته مؤخراً من طرف الرئيس عبدالمجيد تبون، حيث تابحا حول مسائل قانونية ولوجيستية من أجل استكمال مسار تجديد المؤسسات المنتخبة، مقدمة لإعلان منتظر عن حل المجالس وموعود آخر لاستحقاق انتخابي جديد.

ويبدو أن السلطة التي باتت ههما الأولى تغيير الواجهة السياسية للحقبة البونفليقية على حساب الشرعية

زادت من حجم الهوة، خاصة في ظل تجاهل السلطة برئاستها وحكومتها وبرلمانها لمطالب الشارع، مما حدا بناشطين محليين إلى التوعيد بما أسماه بـ"وقفه شاملة دون توقف" إلى أن يتم الإيعان للمطالب التي رفعوها خلال الأسابيع الأخيرة.

وإذا كان الدور المتعارف عليه لعضو البرلمان المنتخب هو الدفاع عن حقوق الناخبين لدى المؤسسات الرسمية، فإن الأعضاء الجدد في البرلمان وجدوا أنفسهم يشغلون مقاعد نيابية دون قاعدة شعبية؛ بعضهم يشغل المنصب ببضع مئات من الأصوات، وأحسنهم لا يمثل إلا ثلاثة آلاف صوت من مجموع أكثر من 24 مليون صوت مسجل في اللوائح الانتخابية حسب الإحصائيات. وهو الموقف الذي يجعلهم بعيدين أو عاجزين عن تهدئة الغضب الشعبي أو احتوائه. ويبدو أن رهان السلطة على المستقلين للسيطرة على البرلمان وخلق توازن سياسي جديد مع الأحزاب التقليدية وطعما في الوعاء الشعبي لهؤلاء في تمرير المسار السياسي، قد فشل فشلاً ذريعاً بعد تسجيل عزوف تاريخي عن الانتخابات التشريعية، وهو سيناريو غير مستبعد في الاستحقاق

المنتظر، ليبقى كل شيء على حاله في ظل الإصرار على تجديد المؤسسات وليس معالجة الأزمة. ورغم أنه يتحدر من ولاية غرداية الجنوبية وسبق له أن شغل مناصب محلية، فإن رئيس البرلمان الجديد إبراهيم بوغالي، الذي صار الرجل الثالث في الدولة، سارع للتعبير عن تجدد البرلمان لدعم برنامج رئيس الجمهورية، بينما لزم الصمت تجاه الغليان الشعبي السائد في ولايته والولايات المجاورة لها.

وإلى جانب أزمة الشرعية الشعبية للمؤسسات ساهم المسار الانتخابي في خلق أزمة جديدة تتعلق بغيباب تمثيل سكان منطقة القبائل في البرلمان الجديد. وشكل الجوء إلى نواب مستقلين تقدموا ضمن لوائح حصلت على أقل من واحد في المئة ذريعة مجانية لانصار الحركة الانفصالية "ماك" التي تعتبر "منطقة القبائل تحت استثمار جزائري"، وأن حضورها المفتعل في البرلمان يكرس "القطيعة بين القبائل والسلطة القائمة".

هذا السيناريو كان محل تحذير للسلطة من طرف معارضين ومعتدلين، لأنهم كانوا يدركون أن تمرير الانتخابات على حساب الأغلبية المقاطعة، خاصة في منطقة القبائل، سيتم استغلاله من طرف العناصر الانفصالية وتقديمه في قالب آخر، رغم الارتباط الوثيق بين المنطقة والدولة والوحدة الوطنية.

جرت العادة أن تثير الانتخابات البلدية اهتمام الشارع، وذلك للعلاقة التي تربط السكان بممثلهم المحليين، ودور هؤلاء في الاشتغال على اهتمامات المواطنين، إلا أن استمرار نفس المناخ السياسي الذي فاقم الغضب الشعبي وقاد نصف تلك المجالس (700 من ضمن أكثر من 1500 بلدية) إلى أزقة المحاكم للنظر في ممارسات فساد، لم يساهم في حل الأزمة بقدر ما جدد المؤسسات تطيل في عمرها.

